

صفحة متخصصة أسبوعية تهتم بقطاع الصناعة

للتواصل
h.alkhateeb@alanba.com.kw
Industry@alanba.com.kw
إعداد: هديل الخطيب

صناعة

مقابلة

رئيس مجلس إدارة شركة المرطبات العربية: تنويع مصادر الدخل لم يعد خيارا لدى الدولة عدنان الموسى يروي لـ «الأنباء» قصة ABC: بدأنا في الستينيات كأقدم شركات الأغذية والمرطبات بالمنطقة

حيث دعمت المخزون الاستراتيجي الغذائي لدى الكويت وتوفير احتياجات الدولة من مأكلاً ومشرب. ويقول الموسى إن القطاع الصناعي على أتم الاستعداد لإنتاج كل ما تحتاجه مشروعات التنمية، ولكن يشير إلى أن هناك ضبابية كبيرة حول بعض المشروعات دون وجود أهداف محددة لها، داعياً إلى أن تعلن الدولة عن المشروعات القادمة حتى يستعد القطاع الصناعي لتوفير كل احتياجات تلك المشروعات. وفيما يلي التفاصيل:

ABC هي قصة نجاح كويتية، فمنتجات شركة المرطبات العربية المحدودة موجودة في كل بيت، والمذاق الرائع لعصائرها المتنوعة ومنتجاتها الأخرى يعرفها المستهلكون داخل الكويت وخارجها. ويروي رئيس مجلس إدارة الشركة عدنان الموسى قصة نجاح الشركة وبداياتها، ويقول إن القصة بدأت في أوائل الستينيات، عندما كانت تنتج الشركة المرطبات الغذائية ثم اتجهت بعدها إلى إنتاج المرطبات الطبيعية والألبان والمياه المعبأة منذ العام 1997. كما يتحدث الموسى عن دخوله في هذه الصناعة وتاريخها،

حدثنا عن قصة دخولكم عالم الصناعة؟

● ركزت حكومة الكويت في الستينيات والسبعينيات على دفع المواطنين للتخصص في المجالات الهندسية وذلك بهدف تشجيع الصناعات المحلية. وقد تخصصت في الهندسة الكيميائية ودخلت في القطاع النفطي من خلال العمل في البترول الوطنية وبعدها حصلت على درجة الماجستير من الخارج. ومنذ ذلك الوقت، أدت بعض المصانع في دول الخليج العربي وبعدها مصنع المرطبات العربية.

ما أهمية الصناعات الغذائية في الكويت؟

● الصناعات الغذائية تعد من أقدم الصناعات في الكويت، ولكن كانت بدائية وتصنع بشكل يدوي وذلك قبل استحداث الميكنة. وبعد دخول الكويت في العصر النفطي، بدأت الصناعة تتحول إلى قطاع كبير ودخلت الميكنة فيها ومن ثم وجدت المناطق الصناعية معتمدة الصناعة على الموارد المحلية وإنما هناك مواد أساسية يتم استيرادها من الخارج. وتكمن أهمية الصناعة الغذائية في البلاد في دعم المخزون الاستراتيجي الغذائي لدى الكويت وتوفير احتياجات الدولة من مأكلاً ومشرب.

ما فكرة إنشاء شركة المرطبات العربية؟

● شركة المرطبات العربية المحدودة تعتبر من الشركات القديمة في الكويت فقد تأسست الشركة وكان اسمها



رئيس مجلس إدارة شركة المرطبات العربية عدنان الموسى

القطاع الصناعي

قادر على إنتاج ما تحتاجه

مشروعات التنمية

ما أهمية إقامة قطاع

آخر وإنما تختلف الظروف التي يعيش فيها، ونحن نفتخر بآبائنا وأجدادنا الذين أسسوا أقدم الصناعات مما يبرهن على أن الظروف هي التي تتغير وليس الإنسان. ولعل الرخاء الذي شهده المواطن الكويتي دفعه نحو الاتكالية واعتقد أنه ظرف استثنائي، إذ إن العمل في المصانع لا يعد عملاً شاقاً وإنما يعتمد على العلم وفيه مستقبل حقيقي بالنسبة للشباب.

نظراً لارتباطها باحتياجات الإنسان الأساسية والاستهلاك اليومي.

ومرت الكويت في مراحل صناعية عدة من الصناعات اليدوية إلى العصر الذهبي الذي استمر لأكثر من 20 عاماً وكانت الدولة حينها تركز على الصناعات النفطية، ولكن بالنسبة للصناعة التحويلية فلم تشهد أي تطور ملحوظ نظراً لعدم توافر الأراضي الصناعية المطلوبة والبنى التحتية، وذلك على عكس بعض دول الجوار التي أولت أهمية كبيرة للصناعة وذلك لغرض تنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد وهو النفط.

ما توقعاتك لمستقبل الصناعة المحلية؟

● الصناعة تبني على ركيزتين أساسيتين وهما العلم والتكنولوجيا والتنظيم ولا توجد صناعة من دون هذين الأمرين. ومن الواضح أن الاعتماد على مورد واحد لم يعد خياراً وإنما لا بد من تنويع مصادر الدخل. وأتوقع أن تحظى الصناعة بأولوية في المستقبل من قبل واضعي السياسات الحكومية، ونتمنى أن تكون لدينا حكومة اقتصادية تضع خططاً وسياسات واقعية، ولا شك أن تكون الصناعة على رأس تلك الخطط.

هل تعتقد أن العمالة الوطنية قادرة على تحمل أعباء العمل في القطاع الصناعي؟

● الكويتي إنسان لا يختلف عن أي إنسان

كيف يستطيع الصناعيون أن يلبوا احتياجات ومشروعات التنمية في الدولة؟

● لا شك أن خطط التنمية شاملة لجميع القطاعات وهي تكمل بعضها بعضاً ولكن إن لم تكن هناك رؤية واضحة في الخطة، تصبح خطة تشغيلية فقط، ونتمنى أن تكون هناك أهداف محددة تحقق في وقت محدد وبالتالي يستطيع الصناعيون أن يوفروا احتياجات الدولة من صناعات مختلفة.

وللأسف، لا تزال هناك ضبابية كبيرة حول بعض المشروعات التنموية ولم نسمع أهدافاً محددة حتى نستطيع أن نتمشى معها، إذ يجب أن تعلن الدولة عن المشروعات القادمة حتى يستعد القطاع الصناعي لتوفير ما تحتاجه تلك المشروعات. وأعتقد أن كثرة القوانين في الدولة لا تعد ظاهرة صحية حيث يحتاج الاقتصاد لكي ينمو ويكبر إلى تسريع الإجراءات وتخليصها وإلى حد أدنى من الخنقة بالسلطة التنفيذية.

رأي صناعي

طارق محمد المعوشري جي



تصدير الورق.. إلى متى؟!

شركة الخليج لصناعة الورق تعد شركة صناعية وطنية كبرى تقوم بإنتاج وتدوير الورق بأنواعه وأوزانه المختلفة، وحيث إن النفايات الورقية هي المادة الرئيسية التي يعتمد عليها في إنتاج وصناعة ورق الكرتون المقوى، لنغطي بإنتاجنا كل طلبات ورق الكرتون المقوى للمصانع المحلية بالكامل بالإضافة إلى التصدير لدول الخليج وبعض الدول العربية وشرق آسيا وباكستان والهند وبنغلاديش. ولكننا نلاحظ أن هذه المادة الحيوية تصدر إلى خارج الكويت من قبل شركات نظافة وشركات أخرى تقوم بجمعها وبيعها إلى دول خارجية مثل الهند وباكستان وغيرها، كما قامت شركات منافسة من دول أخرى باستئجار شركات محلية بالكويت في عام 1995 لتجميع ما يزيد عن 3 إلى 5 آلاف طن شهري من النفايات الورقية وتصديرها إلى الخارج. وكذلك شركات ومصانع هندية وضعت لها مندوبين يشترون هذه المادة الحيوية (ورق النفايات الكرتونية) ويقومون بتصديرها مما جعلنا نشعر بقلق كبير بتناقص المادة الأولية والحصول عليها، حيث تعتبر المادة الأولية الحيوية للصناعة، وقد تسبب هذا الوضع في أننا سنستورد هذه المادة من الخارج وهذا سوف يكلفنا كثيراً من الوقت والجهد والمال بالإضافة إلى خطورة هذا النوع من ورق النفايات الورقية التي قد تكون بها شوائب ضارة من الدول الأجنبية، ونظراً لعدم تمكننا من توفير الكميات المطلوبة لإنتاجنا سيضطرنا هذا إلى استيرادها من دول خارج الكويت مثل السعودية والإمارات وبأسعار مرتفعة نظراً لتكلفة النقل العالية. ومن حيث إن هناك مصانع للورق تعمل بنفس المجال وبطاقة إنتاجية كبرى تصل إلى 500,000 طن/سنة، وتقوم بشراء ورق النفايات من السوق المحلي، مما سوف يسبب للمصنعين نقصاً شديداً في هذه المادة الحيوية المهمة، أي بمعنى أن يتم توفير أكثر من 100,000 طن/سنة من النفايات الورقية لكينا، فكيف ونحن لا نجد ما يسد ربيع حاجتنا نظراً لما أشرنا إليه سابقاً؟

وأهم هذه الصعوبات التي نواجهها في استيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع - هو تطبيق الإدارة العامة للجمارك - لقرار التعليمات الجمركية الصادر تحت رقم 62/ لعام 1996 في شأن قبول المستندات من بلدان غير بلد المنشأ مما يؤخر قدرتنا على الاستيراد وكذلك سرعة وصول شحنات المواد الأولية اللازمة للإنتاج.

وعلاوة على ذلك تكون مضطرين لإنهاء المعاملات الجمركية للمواد الأولية بعد دفع تأمين نقدي مقداره 2% من قيمة البضاعة، ونحن على يقين بأنه من الصعب لنا استرداد هذه المبالغ الأمر الذي يؤدي إلى خسائر فادحة لنا. وحيث إننا شركة صناعية وطنية، فإننا نرى أنه يجب حل هذا الموضوع بأسرع وقت ممكن والعمل على إصدار قرار رسمي لمنع تصدير هذه المادة الحيوية إلى الخارج والاستفادة منها في المصانع المحلية أسوة بالقرار الوزاري رقم 176 لسنة 1989 بشأن تصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها إلى الخارج، وكما هو معمول به في الدول الأخرى لتشجيع وتنمية الصناعات المحلية ورفع اسم الكويت عالمياً، حيث إنها من الدول المصدرة وليس من الدول المستهلكة.

● الرئيس التنفيذي لشركة الخليج لصناعة الورق

«الأنباء» تنشر المزايا الممنوحة للمصانع في الكويت والسعودية

تنشر «الأنباء» جدول مقارنة يوضح الفروقات ما بين المزايا الممنوحة للمصانع في الكويت والسعودية (المنطقة الشرقية) وذلك وفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية. ومن الملاحظ أن القطاع الصناعي المحلي يحظى بمزايا تشجيعية عدة خصوصاً مع تثبيت سعر تعرفه الكهرباء في الوقت الذي تتجه فيه الحكومة إلى رفع الدعم عن الكهرباء والماء في قطاعات عدة.

الكويت	السعودية
5 فلوس للمتر المكعب	56,78 ريالاً (TM3)
معالجة المياه الصناعية تبلغ 2,800 دينار لكل ألف جالون (ما يعادل 28 ديناراً لكل تنكر سعة عشرة آلاف غالون)	3,58 ريالاً لكل متر مكعب
مياه الصرف الصحي	2,60 ريال لكل متر مكعب
مياه المعالجة	1,65 ريال لكل متر مكعب عبر طريق شبكة المياه. 1,65 ريال لكل متر مكعب عن طريق التنكز.
المياه للمناطق غير الصناعية	0,10 (ريال - 3م) لحجم استهلاك شهري يبلغ 50-3م. 0,15 (ريال-3م) لحجم استهلاك شهري يبلغ (51-100 م3). 2,00 (ريال-3م) لحجم استهلاك شهري يبلغ (101-200م3) 4,00 (ريالات-3م) لحجم استهلاك شهري يبلغ 201-300 م3) 6,00 (ريالات-3م) لمعدل استهلاك شهري يزيد عن 300م3.
3- الكهرباء للاستخدامات الصناعية:	0,12 ريال للكيلو واط / الساعة
مياه الشرب للمصانع المدعومة من قبل الهيئة العامة للصناعة. السعر غير المدعوم: 2 فلوس لكل كيلو واط/الساعة.	0,05 ريال للكيلو واط / الساعة للاستهلاك الشهري (1-2000) 0,10 ريال للكيلو واط / الساعة للاستهلاك الشهري (2001-4000) 0,12 ريال للكيلو واط / الساعة للاستهلاك الشهري (4001-6000) 0,15 ريال للكيلو واط / الساعة للاستهلاك الشهري (6001-7000) 0,20 ريال للكيلو واط / الساعة للاستهلاك الشهري (8001-9000) 0,24 ريال للكيلو واط / الساعة للاستهلاك الشهري (9001-10,000) 0,26 ريال للكيلو واط / الساعة للاستهلاك الشهري (ما يزيد عن 10,000)
سعر الغاز لشهر يونيو بلغ 247 ديناراً، حيث تقل الأسعار في موسم الصيف وذلك لانخفاض في معدل الطلب وترتفع في الشتاء لتصل إلى 280 ديناراً، بينما تبلغ الأسعار المدعومة 88 ديناراً للطن بالنسبة للسفن التي تباع بغرض الاستهلاك على المنازل والمطاعم والفنادق.	0,75 دولار (million BTU)

الكويت	السعودية
القيمة الإيجارية لبدل الانتفاع في القسائم (الصناعية) من 200 إلى 400 فلس للمتر المربع خلال السنة الأولى، على أن تتضاعف القيمة خلال خمس سنوات لتصل إلى دينار للمتر المربع	4,50 ريالاً للمتر المربع في السنة
سعر الإيجار لقسائم أفرقة 1200 دينار.	(1) 2 ريال في السنة لمساحة أرض أقل من 20,000 م2. (2) 3 ريالاً لأقل من 30,000 م2. (3) 4 ريالاً لأقل من 50,000 م2. (4) 4,50 ريالاً لأقل من 100,000 م2. (5) 5 ريالاً لأقل من 200,000 م2. (6) 5,50 ريالاً لمساحة تساوي أو تتجاوز 200,000 م2.
أسعار مياه الشرب للمصانع المدعومة من قبل الهيئة العامة للصناعة 250 فلساً لكل ألف غالون . السعر غير المدعوم : 800 فلس لكل ألف غالون .	عبر شبكة المياه (6,60 ريالاً للمتر المكعب) عبر التنكز (5,50 ريالاً- 3م) مياه الإنشاءات 5,50 ريالاً للمتر المكعب.